احصاء سكان مصر (١)

اعتادت كتب الاقتصاد السياسي ان تقسم عوامل الانتاج الى ثلاثة اقسام وهي الارض والعمل او العمال ورأس المال . وعندي ان في هذا التقسيم خطأ فالارض ورأس المال واحد والعمل اذا كان مقروناً بالمهارة والبراعة قد يكون تابعاً لرأس المال فلهذا ارى ان تقسم العوامل الى ثلاثة اقسام اخرى وهي المادة والقوة والعقل فالمادة الركن الذي تقام عليه الاعمال الاقتصادية والقوة هي العامل الذي يحول المادة الى الاشياء المطلوبة والعقل يوجد القوة المنظمة التي تدير العمل

وليس لنا شأن هنا في المادة . انما القوة تكون صناعية اي بالآلات (ويدخل في هذا القسم قوة البهائم وسائر الحيوانات) او بشرية . والعقل بشري طبعاً فاساس الانتاج اذاً يرجع الى البشر . فاذا شئنا الوقوف على ما في امة من الموارد تعين علينا ان نحصي العامل الاكبر وهو القوة او العنصر البشري ونبويهُ وهذا معنى ما نسمع به كثيراً في هذه الايام عن تقدير قوة الرجال في كل شعب فان هذه القوة تتوقف على عدد الرجال وعلى مقدرتهم . فلا مناص لمعرفة المطلوب هنا الاَّ باحصاء الشعب . ولا بد لمعرفة هذه القوة من الوقوف على جميع العوامل فيها كالسنان الافراد الذين يتألف الشعب منهم واعمالهم ومبلغهم من العلم ومساكنهم وغير ذلك من المعلومات التي يستعان بها على معرفة المطلوب

ثم ان بين الاقسام العظيمة التي نجدها في علم الاقتصاد السياسي قسم القطوعية او الاستهلاك وهذا يقتضي معرفة عدد السكان لامكان الوقوف على مقدار القطوعية او الاستهلاك

ولا بد من معرفة عدد السكان اذا شئنا التعمق في درس توزيع ما ينتجهُ العقل واليد وصفوة القول ان كل بحث في دائرة الانتاج او الاستهلاك او التوزيع المتعلق بالثروة يقتضي معرفة عدد السكان ومراتبهم . واني اضرب على ذلك مثالاً مما استخرجهُ قلم الاحصاء في السنوات الاخيرة

فقد حسبوا ان متوسط الوفيات في قسم شبرا وهو حيٌّ صحي على ما نعلم ٥٢ في الالف مع انهُ في قسم الازبكية ٣٣ في الالف . فهل هذا الفرق حقيقي واقع او هو ناشيء عن خطاء

(١) ملخص خطبة تلاها المستر كرايج مدير قلم الاحصاء على الجمعية السلطانية للاحصاء والتشريع والاقتصاد السياسي في ١٦ فبراير الماضي

في عدد سكان احد القسمين او كليهما. فاننا نعلم ان قسم شبرا اتسع اتساعاً عظيماً بعد الاحصاء الاخير وهذا يبعثنا على الظن بان الفرق الكبير في متوسط الوفيات نشأ عن هذا الاتساع ولكن تعيين ذلك بالضبط متعذر اذا لم يكن لدينا بيان صحيح بعدد السكان

وهاك مثالاً آخر وهو هل موارد القطر الزراعية آخذة في الزيادة على نسبة الزيادة في حاجة السكان . اما الزيادة في الموارد الزراعية فنعرفها من الاحصاء السنوي للاراضي المزروعة كما يرد في بيانات الصيارفة واما الزيادة في الثانية فلا سبيل الى معرفتها بالضبط الاَّ اذا كان لدينا معلومات دقيقة عن السكان . وعندي ان هذا الامر من اعظم المشاكل التي تعرض على رجال السلطنة المصرية في يومنا هذا . فانهُ اذا ظلت الزيادة في عدد سكان القطر جارية على المنوال الذي تبناهُ في الاحصاء السابق فان سكان القطر سيبلغون بعد خمسين سنة ٢٩ مليوناً وتكون مساحة اطيان مصر حينئذٍ ٧٧٠٠٠٠٠٠ فدان تزرع مرتين في السنة فتساوي ١٥٤٠٠٠٠٠٠ فداناً واذا زرعت بحسب تقسيم المزروعات الشائع الآن كان نصيب المزروعات منها كما يلي

القطن	٣٤٠٠٠٠٠٠	فدان
العلف	٣٣٠٠٠٠٠٠	»
الحبوب ونحوها	٨٧٠٠٠٠٠٠	»

ثم ان الحبوب تزرع الآن في ٤٤٠٠٠٠٠٠ فدان فاذا كانت ٤٤٠٠٠٠٠٠ فدان لا تكاد تكفي ١٣ مليوناً من السكان فهل تكفي ٨٧٠٠٠٠٠٠ فدان ٢٩ مليوناً في سنة ١٩٦٧ والجواب عن ذلك بالايجاب اذا تحسنت غلة الارض وزادت وبالسلب اذا لم تحسن

ثم ان سكان مصر البالغين الآن ١٣ مليوناً يشتغلون في دفع ثمن وارداتهم على القطن اي اننا نشتري هذه الواردات بثمن قطن لو وزع على سكان القطر لكان نصيب الفرد الواحد من ٥٠ رطلاً الى ٥٥ رطلاً من القطن فبعد خمسين سنة متى صار عدد السكان ٢٩ مليوناً نحتاج من ١٢ مليون قنطار الى ١٥ مليون قنطار من القطن نستخرجها من ٣٤٠٠٠٠٠٠ فدان ومعظم هذه الافدنة الآن احط من اطيان الوجه البحري الخصبة التي تصلح لزرع القطن فهل يتيسر لك ذلك؟ هذا سؤال جوابهُ عند وزارة الزراعة

وهاك بعض الامور التي يطلب من قلم الاحصاء الاجابة عنها

ما هو عدد الناس في احدى مدن مصر او قراها لاجل وضع التدابير اللازمة لجر ماء الشرب اليها

صدق هذه القاعدة . فقد بلغ هذا الفيلسوف ٨٨ سنة من العمر وشرح ما حصل فيهِ من التأثرات النفسانية قبل موتهِ ببضعة ايام قال « اني لا اجهل حالتي واعلم اني مائت بعد اسبوع او اسبوعين وعندي اشياء كثيرة اقولها تختص بموضوع تعليمي لا يحق لا حد وهو في عمري ان يتأمل بشيء لان الايام بل الساعات اصبحت معدودة فيجب ان نذعن . اني اموت ولكن ليس بدون اسف واتاسف بنوع خصوصي لاني لا اعرف ما سأول اليهِ مبادئي . ساتوارى قبل ان اقول كلمتي الاخيرة وكل يموت قبل ان يكمل عملهُ وهذا اشق شقاء الحياة . عندما يصير الانسان شيخاً طاعناً في السن وقد اعتاد الحياة يصعب عليهِ كثيراً ان يموت واري ان الشبان يرضخون للموت اكثر من الشيوخ . عندما يجوز الانسان الثمانين يصبح جباناً ويكرهُ ان يموت ومتى تحقق دنو اجله تحزن نفسهُ وتتمرمر . درست هذه المسئلة من كل وجوهها وراجعت في ذهني مراراً معرفتي بدنو اجلي ومع ذلك لم اتمكن من ان اقنع نفسي بانني مائت عما قليل . ليس الفيلسوف هو الذي يحتج فيَّ لان الفيلسوف لا يهاب الموت بل الرجل القديم . الرجل القديم لا شجاعة فيهِ ليذعن مع انهُ يجب ان يذعن لما لا مناص لهُ منهُ »

نعرف امرأة عمرها مئة سنة وسنتان كانت تخاف كثيراً من الموت حتى اضطر اقاربها ان يكتموا عنها موت اي كان من معارفها واما مدام روبينو فلم تكن تتأثر من ذكر الموت القريب وهي بعمر ١٠٤ او ١٠٥ سنين بل كانت تظهر على الغالب ميلاً اليهِ لانها كانت تحسب ان لا نفع منها في هذا العالم

قال الدكتور كانكالون من المنتقدين عليَّ « ان غريزة الموت تناقض مذهب التحول لانهُ اذا كان الموت الطبيعي نادراً كما يقول مشنيكوف فغريزة الموت عديمة الفائدة . واذا كان وجودها سابقاً للدور الذي يحصل فيهِ التناسل فكيف انتقلت اليهِ وماذا تكون فائدتها في حفظ النوع . واذا تبرهن ان وجودها نتج عن الارتقاء البيولوجي تذلك ينفي مذهب التحول ويكون برهاناً مؤيداً للاسباب الغائية » . على اني لا اوافق على هذه الآراء اولاً لانهُ معروف انهُ يوجد في الانسان والحيوان غرائز مضرة لا تتكفل بحفظ النوع كغريزة الغريزة النوعية والغريزة التي تحمل الحيوانات على اقتراس صغارها او التي تدفع الحشرات الى النار . واما غريزة الموت الطبيعي فليست مضرة بل قد تكون كبيرة الفائدة لان الانسان اذا اقتنع ان الموت الطبيعي غريزة فيهِ كالحاجة الى النوم وهو غاية الحياة النهائية زال كثير من اسباب الخوف منهُ وهذا الخوف هو الذي يدفع كثيرين من الناس الى الموت الاختياري فغريزة الموت الطبيعي تساعد اذاً على حفظ حياة الفرد وحياة النوع . ثم لا مانع

على الاطلاق من التسليم بوجود غرائز لا علاقة لها بحفظ النوع ولاسيما في الانسان الذي بلغت انانيتهُ اعلى درجة من النمو . وبما انهُ الوحيد من كل الحيوانات الذي يعلم علماً صريحاً بالموت فلا يستغرب ان يخو فيهِ ميل غريزي الى الموت . وقد انكر كانكالون انهُ يحتمل ان يشعر الانسان بشيء من اللذة وهو يحتضر في الموت الطبيعي ولكن النوم والاغماء يسبقها غالباً شعور حسن فلمَ لا يكون ذلك في الموت الطبيعي ايضاً وقد ايدت ذلك الحوادث الكثيرة بنوع لا يبقي محلاً للجدل بحيث يرجح ان الموت الطبيعي يرافقهُ شعور من اللذ ما يمكن ان يوجد

لا مشاحة ان جانباً كبيراً من حوادث الموت كما نراها حالياً يرافق النزع فيها شعور مزعج جداً كما نرى من الجزع البادي على الحاظ كثيرين من المحتضرين الاَّ ان في كثير من الامراض وفي بعض العوارض الثقيلة لا يظهر عند دنو الموت اقل شعور مزعج وقد حدث لنا في نوبة حمى راجعة ان الحرارة هبطت في مدة قصيرة من ٤١ الى ما تحت الطبيعي وهبطت القوة هبوطاً عظيماً يشعر بدنو الاجل وكان شعورنا اذ ذاك لطيفاً لا شيء فيهِ من الانزعاج . وظهر في حادثتين من التسمم الشديد بالمورفين شعور لطيف جداً أحسَّ صاحبهُ انهُ خفيف الجسم ومعان في الهواء واغمي على امرأة مدمنة المورفين فاشرفت على الموت ولم تستفق الاَّ بتجديد حقنها بالمورفين فصاحت عندما استفاقت اني عائدة من مسافة بعيدة ويا ما احيلى ما كنت فيهِ من السعادة . ويروى عن سياح جبال الالب الذين يتدهورون من شاهق عالٍ ويقعون في خطر يدنيهم من الموت انهم يشعرون بحالة من الغبطة والسعادة . وذكر الدكتور سوليه حادثة امرأة اصيبت بالتهاب البريتون وشعرت بدنو اجلها فذكرت انهُ تولاها اذ ذاك شعور بالراحة . وذكر ايضاً حادثة امرأة فتية اصيبت بنزف دموي عقيب النفاس وثبت لها انها مائتة لا محالة فشعرت اذ ذاك براحة تامة وبانفصالها عن كل شيء عالمي

فاذا كان هذا الشعور المحبب يظهر في الموت المرضي وجب بالاولى ان يظهر في الموت الطبيعي لان فيهِ تفقد غريزة الحياة وتظهر غريزة الموت وتقضي المبادئ الطبيعية الانسانية ان يكون هذا النوع من الموت افضل شهابة للحياة على ان ما اتينا على بيانهِ في شرح هذا الفرع من دروس الطبيعة ليس الاَّ مبادىء اولية وسيتكمل المستقبل بكشف ما هنالك من الغوامض والوقوف على معلومات جديدة يكون لها شأن عظيم من حيث العلم والانسانية

الدكتور
امين ابو خاطر

ما هو متوسط عدد السكان في الميل المربع في الوجه البحري في الاراضي المجاورة للاطيان الداخلة في مشروعات اللورد كتشنر

هل تنتج المنوفية من الحبوب والبقول والفاكهة ما يكفي لاطعام اهلها

ما هي مقطوعية القطر المصري من الطعام لكل فرد من افراد سكانها

هل تزداد مصروفات الحكومة بسرعة تفوق سرعة زيادة عدد الاهالي او تنقص عنها

فهذه الاسئلة واشباهها لا يمكن الاجابة عنها من غير معرفة عدد السكان وهذا لا يتاح الأ بالاحصاء

وقد احصي سكان مصر غير مرة في ما مضى ولا اتولى الآن بسط الكلام في هذه الاحصاءات ولكني اشير الى احصاء جرى في حكم عمرو بن العاص سنة ٦٤٣ مسيحية فقد روى المقريزي وسواه من المؤرخين ان عمراً فرض جزية قدرها ديناران على كل ذكر من ابن سبع الى ابن ستين على ما يظن لجبي من ذلك ١٢ مليون دينار ومعنى ذلك ان عدد الذكور بين هاتين السنتين كان ٦ ملايين وان مجموع السكان كان نحو ١٢٥٠٠٠٠٠ ولكننا لا ندري هل جبي الاثنا عشر مليون دينار كلها من هذه الجزية او كان معظمها من ضرائب الارض والبعض الآخر مقابل اطلاق حرية المذاهب والاديان

اما في العهد الاخير فقد تمت الاحصاءات التالية وكانت نتائجها كما يأتي في هذا الجدول:

السنة	عدد السكان بالملايين	متوسط الزيادة السنوية في الالف	عدد السكان بالحساب بالملايين
١٨٠٠	٢٫٤٦	—	٢٫٠٢
١٨٢١	٣٫٥٤	١٫٤٥	٢٫٨٣
١٨٤٦	٤٫٤٨	٢١٫٩٨	٤٫٢٣
١٨٨٢	٦٫٨٣	١١٫٨١	٧٫٥٥
١٨٩٧	٩٫٧٣	٢٣٫٨٩	١٠٫٦١
١٩٠٧	١١٫٢٩	١٠٫٩٠	١١٢٩

ويستنتج من هذه الارقام ان عدد السكان في سنة ١٨٠٠ وسنة ١٨٨٢ كان اقل مما يجب وهذا لا يستغرب اذا اعتبرنا ان السنتين المذكورتين كانتا سنتي اضطراب وقلاقل سياسية في القطر

اما العمود الاخير في الجدول المتقدم ذكرهُ فيتضمن عدد السكان بحساب ان متوسط الزيادة السنوية فيهِ جرى على وتيرة واحدة في القرن الماضي وقد تبين ان هذا المتوسط ١٠٤ في الالف

وقد كان الاحصاء الاول من هذه الاحصاءات تقديرياً واستخرج الثاني من بيانات الضرائب والثالث من عدد البيوت فلا يصح ان نطلق لفظة الاحصاء بمعناها المفهوم الآن الاَّ على الثلاثة الاخيرة

ان جانباً كبيراً من قيمة الاحصاء يتوقف على انتظام مواعيدهِ ولهذا جرت البلدان المتمدنة على عادة احصاء شعوبها مرة كل عشر سنوات او كل خمس سنوات والاسلوب الثاني اوفى بالمرام ولكن كثرة النفقة تحول دونهُ

وقد تم الاحصاء الاخير في مصر سنة ١٩٠٧ والذي قبلهُ سنة ١٨٩٧ وعلى هذا القياس كان موعد الاحصاء التالي في سنة ١٩١٧ وهذا ما قر عليهِ القرار لما نُقلت الى قلم الاحصاء سنة ١٩١٣ اي قبل الحرب بسنة وهذه الحقيقة تكفي لتفنيد ما زعمهُ البعض وهو ان الامر صدر بعمل الاحصاء لعلاقة لهُ بالحرب الدائرة الآن

فالباعث التاريخي اذاً هو ان تكرار عملية الاحصاء مرة كل عشر سنوات يقضي بان يكون الاحصاء سنة ١٩١٧

اما الاعتراض الثاني فحسبي ان اقول فيهِ ان القوة التي تصرف في سبيل الاحصاء ليست من القوة المخصصة للحرب . فمن اول مارس القادم يشتغل بعمل الاحصاء نحو سبعين الف عداد لم يؤخذ واحد منهم من بين المشتغلين بالحرب او لها وكلهم تقريباً من المصريين غير المطالبين بالحرب والقتال اما الاوربيون القليلون الذين يشتغلون معهم فانما انهم مأخوذون من مصالح الحكومة الاخرى او هم من المعفين من الخدمة العسكرية وبعضهم من المحايدين

ومن محاسن الصدف ان الاحصاء سيقع في وقت قد يؤثر التغيير السياسي فيهِ في مركز مصر وحالتها الاقتصادية والاجتماعية

وهنالك باعث ثالث فقد شاهد اهل مصر الوف الجنود يأتون ويذهبون في اثنائين الماضيين وعلموا ان استعدادات واعمالاً حربية عظيمة قامت على حدود بلادهم ولكن القطر المصري نفسهُ ظل سالماً من تأثير الحرب . فالزراع يزرعون القطن والذرة والقمح كما كانوا يفعلون سنة ٩١٣ وقد تغيرت اثمان الحاصلات وتغيرت مساحات الاطيان للزراعات المختلفة اتباعاً لتغيير السعر ولكن مصر ظلت خارج نطاق الحرب فعلاً فلم يقع اذاً ما يقضي

بتأجيل هذا العمل الاداري فمصلحة الجمارك تنشر احصاءاتها التجارية ومصلحة الموانىء والمنائر تحصي البواخر التي تدخل مرافئنا وتخرج منها ووزارة الزراعة تحصي حيوانات الزراعة كل سنة ومصلحة الصحة العمومية تفيد الاحصاءات الجوهرية والصيارفة يسجلون احصاءاتهم عن المواسم والمحاصيل فلماذا نؤجل العمل الذي يبين لكل احصاء من هذه الاحصاءات مكانهُ من الشأن وهو احصاء السكان

اما وقد استقر القرار على احصاء السكان فاول ما يجب علينا بعد ذلك تعيين الامور التي نطلب الوقوف عليها والتي نجعلها غرضاً لاحصائنا . وهذه الامور تتوقف على الغرض الذي نبغيهِ من الاحصاء وتتوقف ايضاً على ما عندنا من الوسائل المادية والبشرية ولكن اقل ما يحويهِ الاحصاء بيان عدد السكان من الذكور والاناث ولكني سبقت فذكرت ان هنالك معلومات ضرورية يجب الوقوف عليها اذا اريد معرفة موارد البلاد . وقد بحث مؤتمر الاحصاء في اجتماعهِ ببتروغراد سنة ١٨٩٧ في هذه الامور وقرر ما يأتي

ان يسأل الفرد عن اسمهِ وسنهِ وتعيين سنة المولد والشهر بالضبط اذا امكن وقرابتهِ من رب البيت وهل هو اعزب او متزوج مطلق او ارمل وعن مهنتهِ او صناعتهِ وهل هو صاحب عمل او مستخدم وعن ديانتهِ ولغتهِ ومعرفتهِ للقراءة والكتابة ومكان الولادة والتابعية والمحل المختار للسكن عادة والعاهات التي يمكن ان يكون الشخص مصاباً بها

وزاد المؤتمر في اجتماعهِ الاخير في رومية اموراً اخرى اشار بادخالها في الاحصاء

ولما اجتمع المؤتمر في شيكاغو سنة ١٨٩٣ وفي برن سنة ١٨٩٥ اشار بامور اخرى تتعلق بالصناعات والمهن وسائر الاعمال فوضع الاستاذ برتيلون جدولاً لهذه المهن والصناعات ووافق المؤتمر عليهِ بعد تعديل يسير

اما الذين يشملهم الاحصاء فسكان البلاد المقيمون فيها عند اجراء الاحصاء سواء كانوا قاطنين فيها على الدوام او مقيمين فيها لاجل معين ولكن قر القرار على ان لا يشمل الاحصاء جنود الحلفاء الذين يكونون في القطر عند اجراء التعداد اما سكان البلاد الذين يشتغلون فيها مع جيوش دول الاتفاق سواء كانوا من اهل القطر او من الاجانب فهؤلاء يشملهم الاحصاء

وقد راعينا في اختيار موعد الاحصاء عدة امور اذ لا يخفى انهُ لا يحسن اجراء التعداد في اثناء مولد شهير كالمولد الاحمدي في طنطا او سواهُ من الموالد الكبيرة لان عدداً كبيراً من الناس يهجر المنازل والقرى في اثنائهِ ثم ان من مصلحة العدادين ان يكون التعداد في يوم ينير القمر ظلمات ليلهِ و بذلك يتمكنون من الاستمرار في عملهم ما دام نور النهار طالعاً

والعودة الى مساكنهم على نور القمر ولهذا الامر شأن يذكر في القرى والارياف فالايام التي اخترناها للاحصاء ملائمة اتم ملاءمة من هذين الوجهين

اما اختيار الساعة التي يجري الاحصاء فيها فالعامل الاكبر في تعيينها وجود الناس في منازلهم . ويحذر تعيين ساعة يصح ان يقال ان جميع سكان مصر يكونون فيها في بيوتهم ولكن الليل خير الاوقات وانسبها من هذا الوجه فانهُ مهما قيل في مواقع العمل التي يعمل الناس فيها فانهم يضطرون في ايام الشتاء ان يبيتوا في منازلهم او في المنازل على الاطلاق ولهذا وقع الاختيار على جعل ساعة التعداد نصف ليل ٦ — ٧ مارس ونص على وجوب احصاء اي شخص يكون في تلك الساعة غائباً عن منزله ويعود اليهِ في صباح ٧ مارس مع سكان ذلك المنزل فرجال البوليس والخفراء ومستخدمو سكك الحديد والتلغرافات الذين تقضي عليهم اعمالهم بقضاء الليل في خارج منازلهم يعدون مع سائر اهل بيوتهم اذا عادوا اليها في صباح ذلك اليوم المذكور

اما السفن والمراكب فضطرة الى الكف عن السفر في الليل وقد اتخذنا تدابير خصوصية لاحصاء الذين فيها في مراسيها ولكن قطرات سكك الحديد ليست كذلك فان عدد القطرات التي تكون سائرة في القطر المصري في نصف الليل ٣٠ قطاراً علاوة على قطرات الضواحي ولكن هذه القطرات تصل الى المواقع التي تقصدها قبل الساعة العاشرة من الصباح الأ اثنين وسيحصى معظم ركابها متى بلغوا آخر مكان تصل اليهِ اما القطاران المذكوران فهما قطارا الليل بين القاهرة والشلال ولكننا اتخذنا لها تدابير اخرى فلا يفلت من ركابهما من احصائنا سوى جانب منهم ينتقلون من هذين القطارين الى قطرات اخرى ولكننا احطنا هم احتياطاً خاصاً ايضاً فالاحصاء سيقع اذاً في نصف ليل ٦ — ٧ مارس ١٩١٧ وسنتخذ التدابير لجعلهِ شاملاً للعمال الذين يعملون ليلاً والمسافرين الذين يسافرون ليلاً

ان احصاء السكان نظرياً من اسهل الاعمال وابسطها ولكن الاحصاء فعلياً محفوف بصعوبات شتى واهم مبادئهِ ان يعد كل شخص مرة واحدة فلا يحذف ولا يعد شخص مرتين فاذا روعي هذا المبدأ ذلنا جانباً كبيراً من الصعوبات التي تعترض لنا

ولا يخفى ان القطر المصري مقسوم الى خمس محافظات و ١٤ مديرية وان المحافظة تقسم الى اقسام لكل منها مأمور وشياخات لكل منها شيخ وان المديريات تقسم الى مراكز وهذه تقسم الى دوائر كل منها في عهدة صراف وقد تحتوي الدائرة الواحدة من هذه الدوائر على بضع قرى او نواح وقد تكون جزءاً من قرية كبيرة او بندر

وقد اضطررنا الى قسمة بعض المحافظات الى « دوائر » و بعض الاقسام الى اقسام ثانوية وقسمنا مركزاً واحداً لجعلناه قسمين

وفي القطر ٣٩ بندراً قسمناها الى بنادر من الدرجة الاولى و بنادر من الدرجة الثانية و يدخل في الدرجة الاولى قواعد المديريات وهي تستحق اهتماماً خاصاً لان الاحصاءات الجوهرية تجمع فيها وقد عاملنا جميع البنادر معاملة الاقسام

وهنالك ايضاً مديرية سيناء ومديرية الغرب التابعة لمصلحة خفر السواحل

ولا اتولى الوصف والاسهاب في بيان الاسلوب الذي سنجري عليه ولكني اقول انا جعلنا لكل شياخة في القاهرة والاسكندرية حرفاً خاصاً بها رسم مع رقم خاص على باب كل منزل في الشياخة واذا كان لبضعة منازل منفذ واحد الى الشارع يكتب رقم لكل منزل منها على باب هذا المنفذ

وشرعنا في احصاء المنازل في المديريات وفرغنا منه في اغسطس وسبتمبر ثم في المحافظات والبنادر وفرغنا منه في فبراير

ان تعداد النفوس من اكثر اعمال الاحصاء نفقة وهذه النفقة تزيد اذا تغير القائمون بعمل التعداد كل عشر سنوات والعادة الشائعة في البلدان التي تحصي سكانها ان تستعين الحكومات بموظفيها على هذا العمل

يقدر عدد سكان مصر الآن بثلاثة عشر مليوناً ومئة الف وقد دل الاختبار على ان التعداد الواحد لا يستطيع ان يحصي اكثر من ٢٥٠ نفساً الا اذا اجهد النفس وقضى وقتاً طويلاً في العمل . وقد بلغ متوسط اهل البيت الواحد في الاحصاء الاخير في مصر ٥ ٨/١٠ وعلى هذا يكون ٢٥٠ شخصاً موجودين في ٤٣ منزلاً على المتوسط فقسمنا البلاد الى اقسام في كل منها من ٤٠ منزلاً الى ٥٠ وعينا لكل قسم عداداً فيكون مجموع العدادين المطلوب نحو ٥٢ الفاً . ولكن هنالك ثلاث من الاهالي تقتضي عناية خصوصية في التعداد كالبدو وركاب القطرات والملاحين والتجر وهذا يقضي بزيادة العدادين ٢٥ في المئة وعلى ذلك يكون مجموع العدادين الحقيقي ٦٥ الفاً علاوة على خمسة آلاف عداد احتياطي

ولو شئنا ان نكافىء العدادين باعطاء كل منهم جنيهاً وهو اقل مبلغ يكافأون به لبلغت نفقة الاحصاء ثلاثة اضعاف ما هي واعجزت مصر عن القيام بها فاستصدرنا مرسوماً سلطانياً في ٢٠ نوفمبر ١٩٠٦ يقضي على جميع الرعايا المحليين بان يعملوا في الاحصاء مجاناً وهذا الامر شائع في جميع البلدان المتمدنة . ووصف الكاتب هذا ما يطلب من الناس في

البلدان المتمدنة من الخدمة المجانية للحكومات كالخدمة العسكرية والخدمة في اللجان المحلية والمحاكم بين المحلفين وقال ان ذلك يعد فخراً للقائمين به ثم قال ان اهل مصر تلقوا المرسوم المذكور بالارتياح التام ولم تقدَّم الى ادارتنا شكوى واحدة تدل على عدم الرغبة في اداء هذه الخدمة غير ان البعض وجهوا نظرنا الى ان لديهم اعمالاً رسمية او معجلة تستغرق كل وقتهم يوم التعداد . والوقت المطلوب لعمل التعداد قصير فالاورنيك يملأ في ١٠ — ١٥ دقيقة عادة فعشر ساعات تكفي لملء اربعين اورنيكاً فاذا اضيف اليها الوقت اللازم في اليوم التالي لتصحيح الاراثيك تبين لنا ان المجموع لا يزيد على ٢٤ ساعة مقسومة على نحو ٥ ايام

اما تعداد سنة ١٩٠٧ فكلف الحكومة ٣٠١٤٢ جنيهاً وقدرت نفقة التعداد الجديد بمبلغ ٢٧٣١٠ جنيهات ولكن غلاء المواد الكتابية والمكتبية في السنة الماضية سيؤدي هذه السنة الى زيادة النفقة على هذا التقدير فقد قدرنا لاقلام الرصاص المطلوبة ٥ جنيه ولكن النفقة الحقيقية لها ستبلغ ضعفي هذا المبلغ وقدرنا ثمن الدواليب التي توضع فيها الاراثيك بعد ملئها بمئتي جنيه ولكنها ستكلف الآن ٩٠٠ جنيه وقس عليه

ان دون الاحصاء في البلدان الشرقية صعوبتين عظيمتين اولاهما ان الاهالي يشتبهون طبعاً في عمل كهذا غير مألوف عندهم ويرتابون في الغرض منهُ . وهذه الصعوبة تعالج باذاعة الغرض من الاحصاء وفوائده والطرق التي تتبع فيه . والصعوبة الاخرى ان السواد الاعظم من الاهالي يجهل القراءة والكتابة وهذا يقضي بتمرين العدادين على اعداد الاراثيك للناس ولهذا الغرض عيّنا جماعة من المراقبين على عمل العدادين

وشرعت المطبعة الاهلية منذ ١٤ يناير تجهزنا باراثيك الاحصاء فكانت ترسل الينا كل يوم ١٥٠ الف اورنيك حتى صار منظر حوش مصلحتنا كمنظر حوش وابورات حلج القطن في ايام الموسم وشرعت توزع هذه الاراثيك بواسطة سكة الحديد والبوستة ولم يفقد منها سوى شحنة مؤلفة من ٨٠٠٠ اورنيك لا تزال تائهة في الوجه البحري تبحث عن اتياي البارود

وختم خطبتهُ بملاحظات عامة قال فيها ان التعداد كسائر اعمال الاحصاء يقسم الى ثلاثة ادوار الدور الاول جمع المعلومات والدور الثاني تبويبها والدور الثالث البحث فيها وهو زبدة العمل . ووصف الطريقة التي اتبعت سنة ١٩٠٧ في جمع المعلومات ولم يستحسنها تماماً الى ان قال : وبعد سنة اعرض عليكم النتائج الكبرى لهذا العمل اي نتائج الدور الثالث الذي تقدم ذكرهُ